الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا.. بين أدوات بناء النفوذ والتحولات الجيوسياسية

د/ محمد أحمد صالح

لم تعد أفريقيا في الحسابات الإسرائيلية مجرد سوق لتصريف المنتجات أو ساحة لكسب التأييد الدبلوماسي، بل تحولت تدريجيًا إلى مجال استراتيجي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا والموارد الطبيعية والجغرافيا السياسية. ويعكس هذا التحول إدراكًا إسرائيليًا لأهمية القارة في إعادة توزيع موازين النفوذ الدولي، وتأمين مصادر الطاقة والمعادن، وتوسيع الشراكات الأمنية والتكنولوجية، وتعزيز الحضور قرب الممرات البحرية الحيوية، ولا سيما في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

وتنبع أهمية التوجه الإسرائيلي من أن أفريقيا تجمع بين موقع جغرافي يربط المحيطين الأطلسي والهندي بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، وموارد طبيعية ضخمة، وأسواق واسعة، واحتياجات متزايدة إلى التكنولوجيا والاستثمار والخدمات الأمنية. ومن ثم، تسعى إسرائيل إلى توظيف ما تمتلكه من خبرات متخصصة في مجالات الزراعة والمياه والأمن السيبراني والصناعات الدفاعية والتقنيات الحديثة لبناء علاقات تتجاوز التعاون التقليدي، وتؤسس لشبكات نفوذ متعددة المستويات.

تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ودوافع التوسع

بدأ الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا منذ السنوات الأولى لإقامة إسرائيل عام ١٩٤٨م، في إطار البحث عن حلفاء جدد وكسر العزلة الإقليمية، وتقديم الخبرات الفنية والتنموية والأمنية للدول حديثة الاستقلال. وشهدت العلاقات توسعًا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، قبل أن تتعرض لانتكاسة واسعة عقب حرب يونيو ١٩٦٧م، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما قطعت دول أفريقية عديدة علاقاتها بإسرائيل تضامنًا مع مصر والدول العربية.

ومع التحولات الدولية والإقليمية، ولا سيما عملية التسوية العربية الإسرائيلية وانتهاء الحرب الباردة، بدأت إسرائيل استعادة علاقاتها مع عدد من الدول الأفريقية، مستفيدة من تغير أولويات الحكومات الأفريقية وتزايد الحاجة إلى الاستثمار والتكنولوجيا والتعاون الأمني. وشكلت جولة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في شرق أفريقيا عام ٢٠١٦م محطة بارزة في هذا المسار، إذ عكست رغبة إسرائيلية في إعادة تنشيط الحضور السياسي والاقتصادي والأمني بالقارة.

وتتحرك الاستراتيجية الإسرائيلية عبر خمسة دوافع مترابطة: أولها دبلوماسي، يتمثل في توسيع شبكة العلاقات الثنائية وكسب التأييد داخل المؤسسات الدولية، والحد من المواقف الأفريقية المناهضة للسياسات الإسرائيلية، خصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وثانيها أمني وعسكري، من خلال التعاون في التدريب والتسليح وتبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب وتأمين الحدود والمنشآت الحيوية. وثالثها اقتصادي، عبر فتح أسواق جديدة وتوسيع فرص الاستثمار والتجارة. ورابعها جيوسياسي، يرتبط بالمواقع الاستراتيجية والممرات البحرية ومناطق التنافس الدولي. أما الدافع الخامس فيتصل بالتكنولوجيا والموارد، من خلال توظيف الخبرات الإسرائيلية في القطاعات الرقمية والزراعية والمائية، وتأمين الوصول إلى المعادن والمواد الأولية ذات الأهمية للصناعات المتقدمة.

الأمن والتكنولوجيا مدخلان للنفوذ

يمثل التعاون الأمني والعسكري أحد أبرز مداخل الحضور الإسرائيلي في أفريقيا، فقد طورت إسرائيل علاقات مع دول مثل أوغندا وكينيا ونيجيريا وغينيا الاستوائية، شملت مجالات التدريب العسكري، وتوريد المعدات، وصيانة الأنظمة، والتعاون الاستخباراتي، وحماية المنشآت والبنية التحتية. وتكتسب هذه الشراكات أهمية خاصة لأنها لا تقتصر على صفقات السلاح، بل يمكن أن تنشئ علاقات مؤسسية طويلة الأمد، تجعل استمرار التشغيل والصيانة والتدريب مرتبطًا بالخبرة الإسرائيلية.

كما يمثل الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية مجالًا متقدمًا للتوسع الإسرائيلي، في ظل حاجة الحكومات الأفريقية إلى تطوير قدراتها في حماية المؤسسات والشبكات والاتصالات ومواجهة الجرائم الإلكترونية.

وتستفيد الشركات الإسرائيلية من خبراتها في المراقبة الرقمية وتحليل البيانات والتقنيات الأمنية، ما يتيح لها دخول أسواق ترتفع فيها أهمية التحول الرقمي.

لكن هذا المجال يثير إشكاليات تتجاوز الاعتبارات الفنية، خصوصًا مع الجدل المرتبط باستخدام برمجيات التجسس والمراقبة، ومن بينها برنامج "بيجاسوس"، وما أثير بشأن توظيف هذه الأدوات في مراقبة معارضين وصحفيين ونشطاء. ويكشف ذلك عن ازدواجية محتملة بين تقديم التكنولوجيا بوصفها أداة لتعزيز الأمن المؤسسي، وبين مخاطر استخدامها في التضييق السياسي وانتهاك الخصوصية وحقوق الإنسان. ومن ثم، فإن انتشار التكنولوجيا الأمنية الإسرائيلية قد يحقق مكاسب تجارية وسياسية، لكنه يظل عرضة للانتقادات والقيود الحقوقية.

الزراعة والمياه والمعادن والطاقة

توظف إسرائيل خبراتها في الزراعة الحديثة وإدارة المياه والري وتحلية المياه وإعادة الاستخدام لتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية. وتؤدي وكالة التعاون الدولي الإسرائيلية "ماشاف" دورًا في تقديم التدريب والخبرات والمساعدات الفنية، ما يتيح بناء علاقات مع المؤسسات الحكومية والقطاعات الإنتاجية. وتبرز رواندا وكينيا ضمن الدول التي شهدت تعاونًا في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والتنمية، وهو تعاون يحقق لإسرائيل مكاسب اقتصادية ودبلوماسية، ويعزز صورتها بوصفها شريكًا يمتلك حلولًا تقنية لبعض التحديات التنموية. وتتجاوز أهمية هذا المسار العائد التجاري المباشر؛ إذ يمكن أن يؤدي التعاون الفني إلى بناء اعتماد مؤسسي على الخبرة والتقنيات الإسرائيلية، وفتح المجال أمام الشركات لتوسيع أنشطتها في قطاعات المياه والغذاء والطاقة. وفي ظل التغير المناخي وتزايد الضغوط على الموارد، تصبح هذه المجالات أدوات مؤثرة في بناء الشراكات طويلة الأمد.

وفي مجال المعادن الاستراتيجية، تتزايد أهمية أفريقيا بسبب امتلاكها احتياطيات كبيرة من الكوبالت والنحاس والليثيوم والجرافيت وغيرها من المواد الضرورية للصناعات الإلكترونية والبطاريات والطاقة النظيفة والصناعات العسكرية. وتبرز جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها مركزًا مهمًا لإنتاج الكوبالت والنحاس، بما يجعلها جزءًا من المنافسة الدولية على تأمين سلاسل الإمداد.

وتسعى إسرائيل إلى تعزيز وصولها إلى هذه الموارد من خلال الشراكات التجارية والاستثمارية والتعاون مع الشركات والجهات المحلية والدولية. غير أن من الضروري التمييز بين الاستثمارات الخاصة وبين السياسة الحكومية الإسرائيلية؛ فوجود شركة أو مستثمر إسرائيلي في قطاع التعدين لا يعني بالضرورة وجود سيطرة حكومية مباشرة على المورد أو على سلسلة الإمداد. كما أن مشروعات البنية التحتية الدولية، مثل ممر لوبيتو، ينبغي فهمها ضمن سياقها الأفريقي والدولي الأوسع، لا باعتبارها مشروعات إسرائيلية.

أما الطاقة والبنية التحتية، فتمثلان مجالًا آخر لتوسيع النفوذ، عبر التعاون في الغاز والكهرباء والربط الإقليمي ومشروعات النقل والموانئ. وتكمن الأهمية الاستراتيجية في الانتقال من مجرد الوصول إلى الموارد إلى المشاركة في شبكات التشغيل والتوزيع والخدمات، ما يخلق مصالح متبادلة ويعزز حضور الشركات والمؤسسات المرتبطة بإسرائيل.

القرن الأفريقي والبحر الأحمر وصوماليلاند

يحتل القرن الأفريقي موقعًا محوريًا في الحسابات الإسرائيلية، نظرًا لقربه من مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، وهي ممرات حيوية للتجارة الدولية وحركة الطاقة والملاحة البحرية. ويمنح الحضور في هذه المنطقة فرصًا لمتابعة التطورات الأمنية في اليمن والبحر الأحمر، ورصد التهديدات التي قد تؤثر في الملاحة، وتوسيع شبكات التعاون مع الدول المطلة على هذه الممرات أو القريبة منها.

وتكتسب العلاقات مع إثيوبيا وكينيا والصومال وإريتريا وجيبوتي أهمية متفاوتة في هذا السياق، بالنظر إلى اختلاف مواقع هذه الدول وأدوارها ومصالحها الأمنية والاقتصادية. ولا يتعلق الأمر بالضرورة بإقامة وجود عسكري مباشر، بل قد يتحقق النفوذ من خلال التعاون الاستخباراتي، والتدريب، وتبادل المعلومات، والشراكات في الموانئ والبنية التحتية، وتطوير العلاقات السياسية.

وفي هذا الإطار، يمثل الاعتراف الإسرائيلي بصوماليلاند في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥م تطورًا مهمًا في معادلة النفوذ بالقرن الأفريقي. فهذه الخطوة تمنح إسرائيل فرصة لتعزيز علاقاتها مع كيان يقع في موقع استراتيجي مقابل خليج عدن، وقريب من باب المندب، وتفتح المجال أمام توسيع التعاون السياسي والأمني والاقتصادي. كما تثير القضية احتمالات تتعلق بالوصول إلى منشآت ومواقع استراتيجية. وتتجاوز دلالات هذه الخطوة العلاقة الثنائية؛ لأنها تتقاطع مع مصالح أطراف أخرى، منها إثيوبيا التي تبحث عن منفذ بحري، والإمارات التي تمتلك مصالح لوجستية وتجارية وأمنية في المنطقة. ومع ذلك، لا يعني تقاطع المصالح تطابقها، كما أن قضية صوماليلاند تمس مبدأ وحدة الأراضي الصومالية، وتثير حساسيات أفريقية وإقليمية قد تحد من اتساع الاعتراف الدولي بها. ومن ثم، فإن المكاسب الإسرائيلية المحتملة تظل مرتبطة بقدرتها على إدارة التوازنات دون إثارة ردود فعل إقليمية ودولية مضادة.

الدبلوماسية والتنافس الدولي وحدود النفوذ

تسعى إسرائيل إلى تحويل علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية إلى رصيد دبلوماسي داخل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، عبر توسيع الشراكات الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية. وقد مثل حصولها على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٢١م محاولة لتعزيز حضورها المؤسسي، قبل أن تتعرض هذه الخطوة للاعتراض والتعليق عام ٢٠٢٣م، في ظل الانقسامات الأفريقية بشأن العلاقة مع إسرائيل والحرب على الفلسطينيين. وتكشف هذه التطورات أن النفوذ الدبلوماسي الإسرائيلي ليس مسارًا تصاعديًا مضمونًا؛ إذ تواجه إسرائيل مواقف رافضة، تتقدمها جنوب أفريقيا ودول أخرى تربط علاقاتها معها بموقفها من القضية الفلسطينية والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. كما أن الحرب على غزة وما ارتبط بها من انتقادات دولية أسهمت في تعقيد مساعي إسرائيل لتوسيع حضورها السياسي بالقارة.

وتتحرك إسرائيل كذلك ضمن بيئة تنافس دولي تضم الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وتركيا، إلى جانب قوى آسيوية وإقليمية أخرى. ولا تمتلك إسرائيل الموارد الاقتصادية أو القدرات الشاملة التي تسمح لها بمنافسة هذه القوى على مستوى القارة كلها، لكنها تعتمد على نموذج أكثر تخصصًا، يستند إلى التكنولوجيا والأمن والزراعة والمياه والتدريب والخدمات الدفاعية. وتتيح لها هذه المجالات بناء شراكات نوعية في قطاعات محددة، دون أن يعني ذلك امتلاك نفوذ شامل أو قدرة على التحكم في القرار الأفريقي. وتظل حدود هذا النفوذ مرتبطة باستقلالية الدول الأفريقية، وقدرتها على تنويع الشركاء، والفجوة بين الاتفاقيات المعلنة والتنفيذ الفعلي، فضلًا عن التنافس بين القوى الخارجية، والاعتبارات الحقوقية والسياسية، ومواقف الرأي العام الأفريقي من القضية الفلسطينية.

التداعيات على الأمن العربي والمصري

يفرض التوسع الإسرائيلي في أفريقيا تحديات متعددة على الأمن العربي والمصري، تتجاوز نطاق العلاقات الثنائية لتتصل بتوازنات البحر الأحمر والقرن الأفريقي وأمن الممرات البحرية. فتعاظم الحضور الإسرائيلي قرب باب المندب وخليج عدن قد يمنح إسرائيل قدرات إضافية على متابعة حركة الملاحة والتطورات الأمنية، ويؤثر في معادلات النفوذ في منطقة ترتبط مباشرة بأمن قناة السويس والتجارة المصرية والعربية. وتزداد أهمية هذه المسألة في ضوء التنافس على الموانئ والمواقع الساحلية، والتحولات المرتبطة بصوماليلاند، ومساعي إثيوبيا إلى تأمين منفذ بحري. كما أن تنامي العلاقات الإسرائيلية مع دول حوض النيل والقرن الأفريقي قد يضيف بعدًا جديدًا إلى التفاعلات الإقليمية المرتبطة بالمياه والأمن المائي المصري، وإن كان لا ينبغي افتراض أن كل تعاون إسرائيلي أفريقي يستهدف مصر بصورة مباشرة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يمكن أن يؤدي اتساع الشراكات الإسرائيلية في المعادن والطاقة والتكنولوجيا إلى تعزيز موقعها في سلاسل الإمداد والأسواق الأفريقية، ما يفرض على الدول العربية تطوير حضورها الاقتصادي والاستثماري، وعدم ترك المجال أمام منافسين دوليين وإقليميين لإعادة تشكيل شبكات المصالح في محيطها الاستراتيجي.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات مقاربة مصرية وعربية تتجاوز رد الفعل، وتقوم على تعزيز الحضور الدبلوماسي والاقتصادي والتنموي في أفريقيا، وتوسيع الشراكات مع الدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ودعم مشروعات البنية التحتية والربط التجاري، وتطوير التعاون الأمني والبحري، مع احترام سيادة الدول الأفريقية واحتياجاتها التنموية. كما تبرز أهمية التنسيق العربي في حماية أمن البحر الأحمر، وتجنب تحويله إلى ساحة تنافس مفتوح يهدد مصالح دوله.

السيناريوهات المستقبلية ومؤشرات الرصد

يمكن تصور خمسة مسارات رئيسية لمستقبل النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا. يتمثل الأول في استمرار التوسع التدريجي متعدد القطاعات، من خلال الجمع بين الأمن والتكنولوجيا والزراعة والاقتصاد. ويقوم الثاني على تعميق الحضور في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، مستفيدًا من أهمية الممرات البحرية والتحولات السياسية في المنطقة. أما الثالث فيرتبط بتزايد التركيز على المعادن الاستراتيجية وسلاسل الإمداد، مع تصاعد المنافسة العالمية على الموارد الضرورية للصناعات المتقدمة.

ويتمثل السيناريو الرابع في تراجع النفوذ نتيجة استمرار تداعيات الحرب على غزة، وتصاعد الرفض السياسي والشعبي الأفريقي، والقيود المرتبطة بحقوق الإنسان. بينما يفترض الخامس إعادة تشكيل النفوذ من خلال تحالفات وشراكات متعددة، تتيح لإسرائيل الاستفادة من مصالح القوى الدولية والإقليمية دون الدخول في منافسة مباشرة وشاملة معها.

ويتطلب تقييم هذه السيناريوهات متابعة مؤشرات عملية، أبرزها تطور الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، وحجم الاستثمارات الفعلية في قطاعات التعدين والطاقة والبنية التحتية، واتساع التعاون السيبراني والتكنولوجي، وطبيعة العلاقات مع دول القرن الأفريقي، وأي تطورات تتعلق بالموانئ والمنشآت الساحلية، ومواقف الدول الأفريقية داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. كما ينبغي التمييز بين الإعلان السياسي والتنفيذ الميداني، وبين التعاون التجاري والنفوذ الاستراتيجي، وبين الشراكة المحدودة والوجود الأمني المباشر.

خاتمة

يعكس التوسع الإسرائيلي في أفريقيا تحولًا في طبيعة أدوات النفوذ، من الدبلوماسية التقليدية إلى نموذج مركب يجمع بين الأمن والتكنولوجيا والتنمية والموارد والممرات البحرية. وتكمن أهميته في قدرة إسرائيل على توظيف خبراتها المتخصصة لبناء علاقات مؤسسية وشبكات مصالح في قطاعات حيوية، ولا سيما في القرن الأفريقي والبحر الأحمر. غير أن هذا التوسع لا يعني امتلاك إسرائيل قدرة على السيطرة على القارة أو توجيه قرارات دولها، إذ تظل حركتها مقيدة باستقلالية الشركاء الأفارقة، والتنافس الدولي، والرفض السياسي والحقوقي، وتداعيات القضية الفلسطينية.

وبالنسبة إلى مصر والدول العربية، فإن التحدي الأساسي لا يتمثل في مجرد اتساع العلاقات الإسرائيلية مع أفريقيا، بل في احتمال توظيف هذه العلاقات لإعادة تشكيل التوازنات الأمنية والاقتصادية في محيط البحر الأحمر والقرن الأفريقي. ومن ثم، فإن الاستجابة الأكثر فاعلية تقوم على بناء حضور عربي ومصري مستدام، يجمع بين التعاون التنموي والاستثمار والدبلوماسية والتنسيق الأمني، ويحول المصالح المشتركة مع الدول الأفريقية إلى قاعدة لحماية الأمن الإقليمي وتعزيز الاستقرار.